منهج المحدثين

في نقد متون الأحاديث النبوية

الدكتورة/ مـوزة أحمـد محمـد الكـور
مدرس الحديث وعلومه بكلية الشريعة
جامعـة قطـر

المقدمة

يبرز هذا البحث المعايير والمقاييس التي وضعها علماء الحديث لنقد متون الأحاديث النبوية والتي شكلت في مضمونها نظرية النقد الداخلي للأحاديث وفق منهج علمي وعقلي صحيح قائم على قواعد منضبطة وأصول محكمة تدل على دقة بحثهم وعمق نظرتهم لمتن الحديث من حيث فهمه ودراية معناه وقبوله ورده فجاءت برهاناً ناطقاً على عنايتهم بنص الحديث النبوي ووافية بالغرض الذي وضع من أجله هذا العلم وهو صيانة سنة المصطفى ﷺ من كل كدر وشوب والذب عنها وتمييز صحيح الأحاديث من سقيمها .

النقد لغة : النقد والانتقاد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها[1]:

النقـد اصطلاحاً : هو تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة والحكم على رواتها تجريحاً وتعديلاً[2] .

نشأة النقد : بدأ البحث والتنقيب في الأحاديث منذ عهد النبي ﷺ وكان ذلك على نطاق ضيق جداً إذ لم تدع الحاجة إليه لذلك ندر وجوده وكان وجوده من باب التوكيد والاستيثاق للطمأنينة القلبية .

ومن أمثلة ذلك : أن ضمام بن ثعلبة جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ، فقال : « صدق » قال : فمن خلق السماء ؟ قال : « الله » قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : « الله » قال : فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل ؟ قال : « الله » قال : فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آلله أرسلك ؟ قال : « نعم » قال : وزعم رسـولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلنا قال : « صدق » قال : فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا ؟ قال : « نعم » قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا قال : « صدق » قال : فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا ؟ قال نعم : قال : « وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا قال : « صدق » قال : فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا ؟ قال نعم : قال : وزعم رسـولـك أن علينـا حج البيت من استـطاع إليه سبيلاً قال : « صدق » قال : ثم ولى قال : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن فقال النبي ﷺ : « لئن صدق ليدخلن الجنة »[3].

فضمام هنا أراد أن يستوثق من النبي ﷺ ويسمع منه بنفسه ما بلغه عنه . وبعد وفاة النبي ﷺ اتسعت دائرة النقد واتخذت شكلاً آخر ، لشعور الصحابة بالمسئولية الملقـاة عليهم في الحفظ والتبليغ . وهـذا دعاهم إلى بذل الجهد والتحـري والاحتياط والتثبت في قبـول الأخبـار عن رسول الله ﷺ . وكان

أبوبكر قدوتهم في المحافظة على السنة . يقول الذهبي في ترجمته : كان أبوبكر أول من احتاط في قبول الأخبار فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئاً وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال : سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن سلمة بمثل ذلك فأنفذه أبوبكر رضي الله عنه[٤] . وكذا عرف عن عمر بن الخطاب أيضاً التشدد في قبول الأخبار فهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب كما يقول الذهبي[٥] ، روى الإمام مسلم عن المسور بن مخرمة قال : استشار عمر بن الخطاب الناس في ملاص[٦] المرأة فقال المغيرة بن شعبة : شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرة[٧] عبد أو أمة قال : فقال عمر : ائتني بمن يشهد معك ، قال : فشهد له محمد بن مسلمة[٨] . ويقول علي بن أبي طالب عن تحريه في قبول الحديث إني كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني به وإذا حدثني رجل من أصحابه استحلفته فإذا حلف لي صدقته وأنه حدثني أبوبكر وصدق أبوبكر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتطهر ثم يصلي ثم يستغفر الله إلا غفر له ثم قرأ هذه الآية [والذين إذا فعلوا فاحشة . . .] إلى آخر الآية[٩] .

ثم سلك التابعون وأتباعهم منهج الصحابة في الاحتياط لقبول الحديث وحاولوا التثبت بكل وسيلة تضمن لهم صحة المروي وضبط ناقله . قال ابن حبان : ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وسالم بن عبد الله بن عمر وذكر جماعة ثم قال : فجدّوا في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها ولزوم الدين ودعوة المسلمين[١٠] .

وهكذا اتسع النقد وبرزت مدارس نقدية متعددة كان لكل فرسانها الذين حافظوا على السنة النبوية لا لغرض دنيوي ولا لميل أو هوى شخصي وإنما وفاء بواجب ديني شعارهم في ذلك أن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم .

طرق نقد الحديث :

للنقد طريقتان : الطريقة الأولى نقد الإسناد أو النقد الخارجي واشترط العلماء لصحة الإسناد اتصاله وعدالة رجاله وضبطهم وسلامته من الشذوذ والعلة .

وأما الطريقة الثانية فهي نقد المتن أو النقد الداخلي ولابد لصحة المتن من خلوه من الشذوذ والعلة فإذا سلم منهما كان الحديث صحيح المتن . وهذه الطريقة هي موضوع البحث الذي سأتناول فيه جهود المحدثين في هذا النوع من النقد .

عوامل ظهور نقد المتن :

العامل الأول : الوهم والنسيان :

وبرز هذا العامل منذ مراحل النقد الأولى التي سبقت الفتن ، ويقع الوهم للراوي بحكم ما جبل عليه الإنسان من الخطأ والغفلة ، إلا أن وجود الأوهام في بعض الروايات لا يقلل من أهميتها ولا ينقص من قدر أصحابها وإن كان علماء الحديث قد اشترطوا في راوي الحديث الصحيح صفة الضبط فليس معنى الضبط أن كل من أخطأ يرد حديثه ولا يقبل فالعصمة ليست لأحد ولكن المقصود من كان الغالب على حديثه الغلط وهذا ما نبه عليه الأئمة . قال سفيان الثوري : ليس يكاد يفلت من الغلط أحد إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط وإن كان الغالب عليه الغلط ترك . وقسم

ابن مهدي الناس إلى ثلاثة أنواع : رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه[١١] .

العامل الثاني : الوضع واختلاق الأحاديث ونسبتها كذباً وزوراً إلى رسول الله ﷺ :

ولهذا العامل مآرب شتى وأسباب مختلفة أهمها : الخلافات السياسية ، وتشوية الإسلام وهذا ما قام به الزنادقة ، والتوصل إلى الأغراض الدينوية كالتقرب إلى الملوك والأمراء أو استمالة عوام الناس كما كان يفعل القصاص ، والعصبية للجنس والبلد واللغة ، والترغيب والترهيب لحث الناس على الخير وزجرهم عن الشر[١٢] . فترتب على هذين العاملين قيام الجهابذة الحفاظ بتمحيص الأحاديث ونقدها سنداً ومتناً .

نقد المتن عند الصحابة :

عني الصحابة بمتون الأحاديث بعرضها على ما تقرر عندهم من القواعد الثابتة والقواطع المعلومة من دلائل الكتاب والسنة فلم يكونوا يقبلون حديثاً يخالف كتاب الله أو المشهور من سنة رسوله ﷺ أو المعلوم من الدين بالضرورة واستعمالهم لهذه القواعد إنما يكون عند وجود قرينة تقدح في صحة الحديث . ولكن ينبغي التنبيه هنا أن رد الصحابي لرواية صحابي آخر ليس معناه إنه على صواب فيما يراه لأن النقد مبني على الاجتهاد فما يراه أحدهم موجباً لنقد المتن قد لا يراه آخر كذلك وللصحابة اجتهادهم .

وفيما يلي استعراض لبعض الأمثلة التي توضح نقد الصحابة لمتون السنة :

١ - عن أبي إسحاق قال : كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن

رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفاً من حصى فحصبه به فقال : ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر بن الخطاب : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول إمرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾[13] .

فاعتبر عمر ما روته فاطمة معارضاً لنص القرآن وهذا موضع خلاف بين العلماء والذي يهمنا هنا هو نقد الصحابة لمتون الأحاديث بعرضها على القرآن .

٢ - عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « توضأوا مما مست النار »[14] . وقد انتقد ابن عباس رواية أبي هريرة وكان نقده منصباً على استبعاد أن يكون الطعام الحلال سبباً في نقض الضوء ، فقال : أتوضأ من طعام أجده في كتاب الله حلالاً لأن النار مسته[15] .

٣ - روى البخاري من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم »[16] .

وروى البيهقي عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « إن ابن أم مكتوم رجل أعمى فإذا أذن فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » . قالت : وكان بلال يبصر الفجر وكانت عائشة تقول : غلط ابن عمر[17] .

فعائشة هنا بنت نقدها لرواية ابن عمر على أن مؤذن الفجر ينبغي أن يكون مبصراً . أما مؤذن الليل فلا يشترط فيه أن يكون مبصراً فالأولى أن يكون بلالاً مؤذن الفجر وابن أم مكتوم مؤذن الليل .

نقد المتن عند علماء الحديث :

أولى المحدثون متن الحديث عناية بالغة وهذا ما تؤكده أول نظرة في تعريف علم الحديث يقول عز الدين بن جماعة : علم الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن(١٨) . وقد مهدت القواعد التي أرساها الصحابة لنقد المتون الطريق لمن جاء بعدهم بل إن العناية بالأحاديث بعد الصحابة اتخذت شكلاً أوسع لظهور النقاد المتخصصين في ذلك مثل : سفيان بن عيينة وسفيان الثوري ، ومن بعدهم وكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان ، ومن بعدهم أمثال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . واعتبرت أقوال هؤلاء النقاد المرجع الأساسي في ميدان الجرح والتعديل .

وتتضح عناية المحدثين بمتون الأحاديث فيما يلي :

أولاً : وضع قواعد اصطلاحية شاملة لنقد السند والمتن :

اعتمد علماء الحديث نقد السند والمتن في دراستهم لقواعد مصطلح الحديث وإذا كانوا قد ركزوا على السند وأشبعوا الكلام عليه تقسيماً وتبويباً وبحثاً فليس معنى ذلك أن نقد المتن لم يكن مرعياً وملحوظاً عندهم بل لم يكن اهتمامهم بسند الحديث إلا من أجل التحقق من أن المتن صدر عن رسول الله ﷺ ولذلك أفردوا لفحص المتن علوم تبين طرق التحقق من صحته ووسائل كشف عيوبه وعلله وجاءت هذه العلوم متكاملة شاملة لدراسة المتن في جوانبه المتعددة .

١ - فهناك علوم المتن المتعلقة بقائلها وهي :

أ - الحديث القدسي .
ب - الحديث المرفوع .
ج - الحديث الموقوف .
د - الحديث المقطوع .

٢ - علوم شارحة للمتن :

أ - غريب الحديث .
ب - أسباب ورود الحديث .
ج - ناسخ الحديث ومنسوخه .
د - مختلف الحديث ومشكلة .
هـ - محكم الحديث .

٣ - علومك نتشأت من مقابلة المتن المروي بالروايات الأخرى لمعرفة تفرد الحديث وتعدد الرواة مع الاتفاق واختلاف رواياته :

أ - من حيث التفرد فهناك الغريب ، والفرد .

ب - ومن حيث تعدد رواة الحديث مع اتفاقهم هناك ، المتواتر ، المشهور ، العزيز ، المستفيض ، التابع ، الشاهد .

ج - ومن حيث اختلاف رواية الحديث فهناك : الشاذ ، المحفوظ ، المعروف ، المنكر ، زيادات الثقات ، المضطرب ، المقلوب ، المدرج ، المصحَّف ، المعلل[١٩].

ثانياً : اهتمامهم بسلامة المتن من العيوب :

تعرض المحدثون لكل أنواع العيوب التي تؤثر في الحديث وتقدح في صحته وعيوب المتن هي :

أ - الشذوذ : الشاذ في اللغة : المنفرد عن الجماعة ، شذ يشُذ ويشذ شذوذاً إذا انفرد[٢٠].

والحديث الشاذ في اصطلاح المحدثين : ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية من هو أوثق منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ ويسمى مقابله الحديث المحفوظ[٢١].

ومن أمثلته :

- ما أخرجه الدار قطني في سننه من حديث عائشة وصحح إسناده أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم[٢٢].

ووجه الشذوذ في المتن أن الثابت في فعله ﷺ هو المواظبة على قصر الصلاة في السفر ولذلك قال ابن حجر : والمحفوظ عن عائشة من فعلها[٢٣].

- ما رواه الترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه »[٢٤] قال البيهقي : خالف عبدالواحد العدد الكثير في هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات الأعمش بهذا اللفظ[٢٥] .

ب - الإدراج : وهو في اللغة لف الشيء في الشيء[٢٦] :
والحديث المدرج اصطلاحاً : ما كانت فيه زيادة ليست منه[٢٧] .
ومدرج المتن وقوع كلام فيه ليس منه بلا فصل وهو ثلاثة أقسام :

١ - أن يكون الإدراج في أول الحديث وهو قليل وسببه أن الراوي يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل فيتوهم السامع أن الكل حديث ومثاله : ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة -فرقهما- عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار » فقوله : (أسبغوا الوضوء) مدرج من كلام أبي هريرة كما بين في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : « أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال : ويل للأعقاب من النار » .
قال الخطيب : وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه ، وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم[٢٨] .

٢ - أن يكون في وسط الحديث وهو أقل من الأول ومن أمثلته : حديث عائشة في بدء الوحي كان النبي ﷺ يخلو بغار حراء فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد فقوله -وهو التعبد- مدرج في كلام الزهري[٢٩] .

٣ - أن يكون الإدراج في آخر المتن ومثاله : حديث أبي هريرة مرفوعاً : « للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك »[٣٠].

فقوله : والذي نفسي بيده . . . إلخ من كلام أبي هريرة إذ يستحيل أن يصدر ذلك من النبي ﷺ لأنه لا يمكن أن يتمنى الرق ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرها[٣١].

كيف يعرف الادراج :

يدرك الإدراج بأمور : كورود الحديث من طريق آخر لا تذكر فيه الزيادة المدرجة ، أو إقرار الراوي بذلك ، وقد يكون بالتنصيص عليه من الأئمة المطلعين ، أو باستحالة صدور مثل ذلك عن رسول الله ﷺ[٣٢].

حكم الادراج :

الإدراج حرام بإجماع أهل الحديث والفقه قال ابن السمعاني وغيره : من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين ، واستثنى السيوطي من ذلك ما أدرج لتفسير لفظ غريب[٣٣].

ومن أشهر المصنفات في المدرج . الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي ، وتقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر .

ج - القلب : لغة : هو تحويل الشيء عن وجهه[٣٤].

واصطلاحاً : هو : الحديث الذي انقلب فيه على واو بعض متنه أو اسم راو في سنده أو سند متن آخر[٣٥].

ومقلوب المتن : هو ما وقع الإبدال في متنه ومن أمثلته :

- حديث سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ففيه : « ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله »[٣٦]. فهذا مما انقلب

على أحـد الرواة وإنما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه(٣٧). كما في صحيح البخاري .

- وحديث ابن عمر : رقيت فوق بيت حفصة فإذا أنا بالنبي ﷺ جالساً على مقعدته مستقبل القبلة مستدبر الشام(٣٨).

فهذا مقلوب والصحيح ما رواه البخاري عن ابن عمر قال : ارتقيت فوق ظهـر بيت حفصـة لبعض حاجتي فرأيت رسـول الله ﷺ يقضي حاجتـه مستدبر القبلة مستقبل الشام(٣٩).

ومن القلب في المتن أن يجعل الراوي متن حديث على إسناد آخر ويجعل إسناده لمتن آخر مثل ما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري إذ قلبوا له مائة حديث وسألوه عنها امتحاناً لحفظه فردها على ما كانت عليه قبل القلب ولم يخطيء في واحد منها .

وقد يتعمد بعض الرواة القلب بقصد الإغراب وترغيب الناس بما يروون وهذا لا يجوز لأن فيه تغييراً للحديث وهو من عمل الوضاعين .

وأحياناً يقع القلب من الراوي عن غفلة وسهو من غير قصد وهذا يخل بضبه إن تكرر وقوعه منه(٤٠).

ومن أشهـر ما ألف فيه كتـاب رافـع الارتياب في المقلوب من الأسـماء والألقاب للخطيب البغدادي .

د - الاضـطراب : وهو اختلاف روايات الحديث فيرويه البعض على وجه والبعض على وجه آخر مخالف له بحيث تكون جميع الروايات متساوية في القوة ولا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح أما إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى فالحكم لها وتزول بذلك صفة الاضطراب عن الحديث .

وقد يقع الاضطراب من راو واحد بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة وقد يقع من جماعة بأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف الرواية

الأخرى[٤١]. وينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى : مضطرب في السند ومضطرب في المتن ومثاله : حديث أنس في البسملة في الصلاة قال : « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها[٤٢].

قال السيوطي في التدريب : أعله ابن عبد البر بالاضطراب والمضطرب قد يجامع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك[٤٣].

ومن المصنفات فيه : كتاب المقترب في بيان المضطرب لابن حجر .

هـ - التصحيف : وهو تغيير كلمة في الحديث لفظاً أو معنى .

واهتمام المحدثين بما يقع في الأحاديث من التصحيف والتحريف دليل على دقتهم وشدة ضبطهم لألفاظ الحديث وغالباً ما يكون السبب في وقوع الراوي في التصحيف هو أخذ الحديث من الصحف لذلك حذر الأئمة من أخذ الحديث عمن هذا شأنهم وحثوا على تلقيه مشافهة من الشيوخ .

ومن أمثلة التصحيف في المتن :

- حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ « احتجر في المسجد »[٤٤] صحفه ابن لهيعة فقال : من احتجم في المسجد[٤٥].

- قول أبي موسى العنزي : نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله ﷺ يريد بذلك حديث : أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم . وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلى[٤٦].

و- العلة : اتجهت عناية المحدثين إلى البحث في متون الأحاديث التي ظاهرها الصحة فكشفوا عن علل غامضة فيها تخل بسلامتها . ويعتبر علم علل الحديث من أجل علوم الحديث وأغمضها لكون الجرح ليس مدخلاً لمعرفته لأن حديث المجروح ساقط ولأن العلة تكثر في أحاديث الثقات بأن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً(٤٧) . وقد يطلق المحدثون العلة أحياناً على أي مطعن موجه للحديث ككذب الراوي وغفلته وسوء حفظه كما أطلقها بعضهم على أسباب لا تقدح في صحة الحديث كإرسال ما وصله الثقة(٤٨) .

والعلة تقع في الإسناد ويقتصر أثرها عليه وقد تؤثر في المتن أيضاً مثل الإعلال بالإرسال والانقطاع . ومثال العلة الواقعة في السند والقادحة فيه وفي المتن حديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من جلس مجلساً فكثر لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك »(٤٩) .

قال الحاكم : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحشة ثم روى أن الإمام مسلم جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال : هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل قال : حدثنا وهيب قال : حدثنا سهيل بن عون بن عبدالله من قوله وهذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل(٥٠) .

وقد تقدح العلة في المتن ومثال ذلك ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر

وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها[٥١].

وذكر السيوطي في التدريب أن لهذا الحديث تسع علل[٥٢].

ثالثاً : اهتمامهم بصفة رواية الحديث لفظاً ومعنى :

الأصل في الحديث أن يروى بنفس اللفظ الذي تلقاه الراوي دون نقص حرف أو زيادة حرف أو تغيير أو أي تعديل فيه وبغير لحن ولا تصحيف فإن فعل غير ذلك يكون قد تقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل وهذا يتطلب من الراوي أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن ويأخذ الحديث من أفواه العلماء وأهل المعرفة بهذا الشأن . لذلك لا نجد خلافاً بين العلماء في أن الجاهل بالعربية ومن لا معرفة له بالألفاظ وفهم المعاني يجب عليه ألا يروي الحديث إلا على اللفظ الذي سمعه واختلفوا في جوازها لأهل العلم بالنحو والصرف ومدلولات الألفاظ فشدد الكثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين فلم يجيزوا الرواية بالمعنى مطلقاً . يقول الأعمش مصوراً تشدد الرواة بالحروف : كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً وأن أحدهم يحلف اليوم على السمكة أنها سمينة وإنها لمهزولة[٥٣].

وقيد بعضهم المنع بأحاديث رسول الله ﷺ المرفوعة وأجازها فيما سواه ، وجوزها البعض إذا لم يحضر الراوي اللفظ الأصلي لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أداء أحدهما فلا مانع من روايته بمعناه إذا أمن الزلل والخطأ لأنه وجب عليه التبليغ وامتناعه يكون كتماً للأحكام ، وعكس بعضهم فأجازها لمن حفظ اللفظ ليتمكن من التصرف فيه دون من نسيه .

وأما جمهور العلماء فقد ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى لأهل العلم بالمعاني وهذا هو الظاهر من عمل الصحابة والسلف فكثيراً ما ينقلون المعنى الواحد

في أمر واحد بألفاظ مختلفة وما ذلك إلا لأن معولهم على المعنى دون اللفظ ، كما يدل عليه جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى(٥٤) .

ويجب التنبيه هنا إلى أنه لا يسوغ لأحد الآن رواية الحديث بالمعنى إلا على سبيل التذكير بمعانيه في المجالس وأما الاحتجاج وإيراد الحديث رواية فلا يجوز إلا باللفظ(٥٥) .

كما ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يراعي جانب الاحتياط فيقول عقب روايته : « أو كما قال » « أو نحو هذا » كما كان يفعل ابن مسعود وأبوالدرداء وأنس وغيرهم(٥٦) .

اختصار الحديث :

وذلك بأن يروي المحدث بعض الحديث ويحذف البعض الآخر وقد منع منه بعض العلماء بناء على منع الرواية بالمعنى والصحيح الذي عليه أكثر المحدثين جواز ذلك بشرط أن لا يكون المحذوف متعلقاً بالمذكور ولا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بالحذف فما نقله في هذه الحالة وما تركه يكون خبرين منفصلين من أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر فيجوز الاختصار(٥٧) . هذا إذا لم يخش الراوي أن يتهم بأنه زاد في الأول ما لم يسمع أو أخطأ بنسيان ما سمع فإن خاف ذلك فينبغي أن يحذر اختصار الحديث بعد أن يرويه تاماً(٥٨) .

الزيادة في المتن :

ويقصد بها ما يتفرد به الثقة من زيادة لفظه أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره واختلف العلماء في حكمها فمنهم من قبلها مطلقاً ، ومنهم من ردها مطلقاً ، ومنهم من رد الزيادة من راوي الحديث الذي رواه أولاً بغير زيادة وقبلها من غيره .

وتنقسم الزيادة في المتن إلى ثلاثة أقسام :

الأول : زيادة فيها مخالفة لما رواه الثقات فهذه حكمها الرد . ومن أمثلتها : زيادة يوم عرفة في حديث : « يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب »[٥٩] فإن الحديث من جميع طرقه بدونها وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة ابن عامر .

الثاني : زيادة ليس فيها منافاة أو مخالفة لما رواه الثقات فهذه حكمها القبول لأنها بمثابة خبر منفصل تفرد به الراوي فيقبل منه . ومثالها : ما رواه مسلم من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين عن أبي صالح عن أبي هريرة من زيادة كلمة « فليرقه » في حديث ولوغ الكلب[٦٠] ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش فتكون كخبر تفرد به علي بن مسهر وهو ثقة فتقبل منه تلك الزيادة .

الثالث : ما يقع بين المرتبتين كزيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث ومن أمثلتها : حديث : « جعلت لنا الأرض مسجداً وجعل تربتها لنا طهوراً[٦١] فهذه الزيادة (تربتها) تفرد بها أبو مالك الأشجعي وسائر الروايات لفظها : وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً .

ووجه تردد هذا القسم بين القسمين : أنه يشبه الأول من حيث أن ما رواه الجماعة عام المعنى لشموله جميع أجزاء الأرض ، وما رواه المنفرد مخصوص بالتراب وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع مخالفة تختلف بها الحكم ويشبه القسم الثاني من حيث لا منافاة بينهما باللفظ المزيد حيث خص التيمم بالتراب . ومذهب الشافعي وأحمد قبول هذه الزيادة[٦٢] .

رابعاً : نقد المتن وفق مقاييس عامة :

أرسى المحدثون أصولاً عامة وقواعد كلية ينقد من خلالها متن الحديث دون النظر إلى إسناده وهي شاهدة على سعة فهمهم ونظرتهم الثاقبة قال الخطيب البغدادي : (لا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة وكل دليل مقطوع به)[٦٣]. وقال أيضاً : (وكل خبر واحد دل العقل أو نص الكتاب أو الثابت من الأخبار أو الإجماع أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته ووجد خبر آخر يعارضه فإنه يجب اطراح ذلك المعارض والعمل بالثابت الصحيح اللازم لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال)[٦٤] وقال ابن الجوزي : إن المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعتنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم لأنهم أخبروا بمستحيل فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره[٦٥].

وسئل ابن القيم : هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده فقال : (إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهي عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره وهذا شأن كل متبع مع متبوعه فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ومذاهبهم)[٦٦].

ويمكن جمع القواعد التي احتكم إليها المحدثون في نقد متون الأحاديث فيما يأتي :

أ - مخالفة القرآن الكريم .

ب - مخالفة الثابت من السنة والسيرة النبوية .

ج - مخالفة الوقائع والمعلومات التاريخية .

د - مخالفة العقل أو الحس .

هـ - سماجة الحديث واشتماله على مجازفات .

مخالفة القرآن الكريم :

مما لا شك فيه أن أي حديث يخالف نصاً قرآنياً فهو مردود وليس من كلام النبي ﷺ ولكن لكي تتحقق هذه المخالفة يجب أن لا يحتمل النصان التأويل فإن احتمل ذلك أحدهما أو كلاهما أمكن الجمع بينهما ولا يرد الحديث على أن يكون الجمع مقبولاً بعيداً عن التكلف والتعسف .

ومن أمثلة الروايات التي نقدت متونها لمخالفتها للقرآن الكريم :

١ - حديث أبي هريرة : « خلق الله التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل »(٦٧) .

هذا الحديث ينص على أن مدة الخلق سبعة أيام وهذا يخالف ما أخبر به الله من أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وقد جاء ذلك صريحاً في سبع آيات منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ﴾(٦٨)

وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾[٦٩] . وقد تكلم في هذا الحديث ابن المديني والبخاري وغيرهما من الحفاظ وجعلوه من كلام كعب الأحبار وأن أبا هريرة سمعه منه ولكن اشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعاً[٧٠] .

٢ - حديث : « سب أصحابي ذنب لا يغفر » فهذا مناقض للقرآن الكريم لأن الله علق ما دون الشرك على المغفرة قال ابن تيمية : هذا كذب على النبي ﷺ وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[٧١] .

٣ - حديث أبي هريرة مرفوعاً : « لا يدخل الجنة ولد الزنا ولا شيء من نسله إلى سبعه آباء » ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من ثلاثة طرق وبعد أن بين علل أسانيدها قال : هذه الأحاديث تخالف الأصول وأعظم ما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[٧٢] . فالقرآن يؤكد المسئولية الفردية للإنسان عن سعي نفسه ولا يحمل ذنبه غيره قال تعالى : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[٧٣] وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾[٧٤] .

٤ - حديث : « الوائدة والمؤودة في النار[٧٥] » . ومثله أيضاً حديث سلمة بن يزيد الجعفي قال : انطلقت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺ فقلنا : يا رسول الله إن أمنا مليكة كانت تصل الرحم وتقري وتفعل وتفعل هلكت في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً قال : لا قلنا : كانت وأدت أختاً لنا في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً قال : الوائدة والمؤودة في النار إلا أن يدرك الوائدة الإسلام فيعفو الله عنها[٧٦] .

هذا الحديث يحكم على المؤودة بالنار وهو ما يتعارض مع قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴾[٧٧] فإذا كانت الوائدة في النار فما ذنب المؤودة ليحكم عليها بالنار أيضاً ولذا يكون هذا الحديث مردوداً .

- مخالفة الثابت من السنة :

الأصل في النصوص الشرعية ألا تتعارض وإذا افترض وجود تعارض بين نصين وأمكن الجمع بينهما بعيداً عن التأويلات المتكلفة بحيث يعمل بكل منهما فلا حاجة لرد أي واحد منهما والترجيح بينهما لأن الترجيح يعني إهمال أحدهما وتقديم الآخر عليه أما إذا كان بينهما اختلاف لا يمكن معه الجمع فلابد من الترجيح .

ومن أمثلة الأحاديث المناقضة للثابت من السنة :

١ - حديث « أن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم لا بآبائهم »[٧٨] .
وهو باطل لمخالفته للأحاديث الصحيحة فقد روى البخاري خلافه من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة فيقال هذه غدرة فلان ابن فلان[٧٩] » . ففي هذا الحديث رد على من زعم أن الناس لا يدعون يوم القيامة إلا بأمهاتهم ستراً على آبائهم .
وأخرج ابن عدي عن أنس مثل هذا الحديث وحكم عليه بالنكارة[٨٠] .

٢ - حديث : «من أهديت له هدية ومعه قوم جلوس فهم شركاؤه فيها»[٨١]
قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ[٨٢] وكذا قال البخاري عقب إيراده له تعليقاً ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ولم يصح ثم أورد ما يخالفه من حديث أبي هريرة في قصة الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال : « اشتروا له سناً » ليستدل به على أن

النبي ﷺ وهب لصاحب السن القدر الزائد على حقه ولم يشاركه فيه غيره[٨٣].

- **مخالفة الثابت من السيرة النبوية :**

من الضوابط التي استخدمها علماء الحديث عرض الأحاديث النبوية على السيرة فهناك أحداث ثبتت صحتها وموافقتها لما جاء في سيرة النبي ﷺ فإذا جاءت رواية على أنها من الحديث النبوي وخالفت شيئاً ثابتاً في السيرة فلا شك أن هذا دليل على عدم صحتها .

ومن الأمثلة على ذلك :

١ - روى الترمذي في قصة خروج النبي ﷺ إلى بلاد الشام مع عمه أبي طالب أن الراهب الذي لقوه نصح بعودة محمد وفي آخرها أن أبا طالب رده وبعث أبو بكر معه بلالاً[٨٤].

ولا شك أن قوله وبعث أبو بكر معه بلالاً مخالف للثابت من السيرة وهو أن بلالاً اشتراه أبوبكر بعد بعثة النبي ﷺ ولما خرج النبي ﷺ إلى الشام مع عمه كان له من العمر اثنتا عشرة سنة ولعل بلالاً لم يكن قد ولد بعد ولما خرج في المرة الثانية كان له قريب من خمس وعشرين سنة ولم يكن مع أبي طالب وإنما كان مع ميسرة[٨٥].

٢ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « للعبد المملوك الصالح أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك »[٨٦]. والذي قرأ وعرف سيرته ﷺ يكاد يجزم بأنه ما كان ليتمنى الرق وأن يموت وهو مملوك ثم أن أمه لم تكن حية حتى يبرها .

وقد روى الإمام مسلم الجزء الأول من الحديث مرفوعاً وما بعده موقوفاً من كلام أبي هريرة هكذا « والذي نفس أبي هريرة بيده لولا

الجهاد . . . » ثم زاد وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبتها[٨٧] . وهذا يؤكد أن الفقرة الأولى من الحديث ليست من كلام النبي ﷺ .

مخالفة الوقائع والمعلومات التاريخية :

إذا اشتمل الحديث على ذكر وقائع تاريخية مخالفة لأمر تاريخي قد ثبت ثبوتاً جازماً كان ذلك دليلاً على أن الحديث مردود ومن أمثلة ذلك :

١ - حديث وضع الجزية عن أهل خيبر وقد بين ابن القيم كذبه من عدة وجوه[٨٨] :-

أحدها : أن فيه شهادة سعد بن معاذ وسعد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق .

ثانيها : أن فيه « وكتب معاوية بن أبي سفيان » ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح .

ثالثها : أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ ولا يعرفها الصحابة ولا العرب وإنما نزلت بعد عام تبوك .

رابعها : أن فيه « وضع عنهم الكلف والسخر » ولم يكن في زمانه كلف ولا سخر ولا مكوس .

خامسها : أن مثل هذا الأمر مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله فكيف يكون قد وقع ولا يكون علمه عند حملة السنة من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث وينفرد بعلمه ونقله اليهود .

سادسها : أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية عنهم فإنهم حاربوا النبي ﷺ وقاتلوه ثم أنه ﷺ لم يسقطها عن الأبعدين مع عدم معاداتهم له كأهل اليمن وأهل نجران فكيف يضعها عن أهل خيبر مع شدة معاداتهم له .

سابعها : ان النبي ﷺ لو أسقط عنهم الجزية لكانوا أحسن حالاً ولم يحسن بعـد فإن أهل الذمة الذين يقرون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم ، وديارهم وهؤلاء أخرجوا ونفوا من دياركم فكيف يجتمع هذا وهذا .

ثامنها : أن هذا لو كان حقاً لما اجتمع الصحابة والتابعون والفقهاء كلهم على خلافه فلم يقل أحد منهم لا تجب الجزية على أهل خيبر بل قالوا هم وغيرهم في الجزية سواء وعرضوا بهذا الكتاب المكذوب وصرحوا بكذبه .

٢ - حديث علي بن أبي طالب قال : « عبـدت الله عز وجـل مع رسول الله ﷺ سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة[٨٩] » .

رد العلماء هذا الحديث لمخالفته للثابت من التاريخ فقد حكم عليه ابن الجوزي بالبطلان وأورده في الموضوعات وضعف جميع طرقه ثم أبطلها من حيث مخالفتها لتقدم إسلام خديجة وأبي بكر ولأن عمر أسلم بعد البعثة بست سنين بعد أربعين فكيف يصح أنه عبد الله قبل أن يعبده أحد بسبع سنين[٩٠] .

- **مخالفـة العقـل :**

إن الأحاديث النبوية لا يمكن أن تخالف حكم العقل . فإن أي نص نبـوي يخالف حكم العقل يكون مردوداً والمقصود بالعقل هنا العقل المستنير بالكتاب والسنة لا العقل المجرد وهنا تختلف أنظار العلماء وتتنوع اجتهاداتهم فقد يصحح بعضهم حديثاً ويرده غيره لمخالفة العقل عنده ولكن الذي ينبغي للعقل عدم المجازفة برد الحديث لأدنى شبهة وعدم قبول التأويلات المتكلفة .
ومن أمثلة تلك الأحاديث :

١ - أحاديث التسمية بمحمد وأنها تنجي من النار وتبعد عن الفقر :
كحديث : من ولد له مولود فسماه محمداً - تبركاً به- كان هو والولد في الجنة .

وحديث : لا يدخل الفقر بيتاً فيه اسمي .

وحديث ما من مسلم دنا من زوجته وهو ينوي إن حبلت منه أن يسميه محمداً إلا رزقه الله ولداً ذكراً[٩١] .

وهذه الأحاديث كلها مخالفة للعقل . فنية التسمية بمحمد لا علاقة له بكون الجنين ذكراً والتسمية به لا ينفي الفقر عن أهل البيت فانتفاؤه لا يكون إلا بالسعي في طلب الرزق والنجاة من النار لا يضمنه الاسم وإنما النجاة منها بالإيمان والعمل الصالح .

٢ - حديث من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعداً :
قال الألباني : إن متن هذا الحديث لا يصح لأن ظاهره يشمل من صلى صلاة بشروطها وأركانها بحيث أن الشرع يحكم عليها بالصحة وإن كان هذا المصلي لا يزال يرتكب بعض المعاصي فكيف لا يزداد بهذه الصلاة إلا بعداً إن هذا مما لا يعقل ولا تشهد له الشريعة ثم نقل قول ابن تيمية إن الحديث ليس بثابت عن النبي ﷺ لأن الصلاة لا تزيد صاحبها بعداً على كل حال بل الذي يصلي خير من الذي لا يصلي وأقرب إلى الله وإن كان فاسقاً[٩٢] .

٣ - ما رواه ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن عباس قال : لما عرج بالنبي ﷺ إلى السماء السابعة وأراه الله من العجائب في كل سماء فلما أصبح جعل يحدث الناس من عجائب ربه فكذبه من أهل مكة من كذبه وصدقه من صدقه فعند ذلك انقض نجم من السماء فقال النبي ﷺ : في دار من وقع هذا النجم فهو خليفتي من بعدي قال :

فطلبوا ذلك النجم فوجدوه في دار عليّ بن أبي طالب فقال أهل مكة : ضل محمد وغوى وهوى إلى أهل بيته ومال إلى ابن عمه عليّ فنزلت سورة النجم[٩٣] .

حكم ابن الجوزي على هذا الحديث بالوضع ثم قال : والعجب من تغفيل من وضع هذا الحديث كيف رتب ما لا يصح في العقول من أن النجم يقع في دار ويثبت حتى يرى ومن بلهه أنه وضع هذا الحديث على ابن عباس وكان ابن عباس زمن المعراج ابن سنتين فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها[٩٤] .

- **مخالفة الحس :**

روىت أحاديث تخالف الواقع المحسوس وهذا لا خلاف في عدم ثبوتها وليس معنى ذلك أن كل ما يخبر به النبي ﷺ يجب أن يكون مدركاً بالحواس بل إن أخبر بأمر لا تدركه الحواس يجب التسليم به أما الإخبار بأمر تدرك الحواس خلافه فهذا لا يكون ومن أمثلة ذلك :

١ - حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « أكذب الناس الصباغون والصواغون » .

قال ابن القيم : الحس يرد هذا الحديث فإن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم كالرافضة والكهان ورد على من أراد أن يؤول الحديث تأويلاً بعيداً متكلفاً فقال : وقد تأوله بعضهم على أن المراد بالصباغ : الذي يزيد في الحديث ألفاظاً تزينه والصواغ : الذي يصوغ الحديث ليس له أصل وهذا تكلف بارد لتأويل حديث باطل[٩٥] .

٢ - حديث : « إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل على صدقه » :

رد ابن القيم الحديث حيث قال : وهذا إن صح عند بعض الناس سنده فالحس يشهد بوضعه لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله ولو

عطس مئة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق[٩٦]. وحكم عليه البيهقي بالنكارة وقال غيره : هذا باطل وإن كان سنده كالشمس إلا أن النووي قال في فتاويه له أصل أصيل[٩٧].

٣ - أورد ابن القيم من الروايات التي يكذبها الحس « عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب ويكثر الدمعة قدس فيه سبعون نبياً » .
وعلق عليه بقوله : إن أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود ولو قدس فيه نبي واحد لكان شفاء من الأدواء فكيف بسبعين نبياً وقد سماه الله تعالى « أدنى »[٩٨] ونعى على من اختاره على المن والسلوى وجعله قرين الثوم والبصل ثم ذكر من مضاره تهييج السوداء والرياح الغليظة وضيق النفس والدم الفاسد ، ويعتقد ابن القيم أن هذا الحديث من وضع اليهود أو أشباههم[٩٩].

٤ - الأحاديث التي وضعت في فضل الباذنجان كلها يكذبها الواقع المحسوس كحديث : « الباذنجان لما أكل به » ، و« الباذنجان شفاء من كل داء » .
وهذا ما لا يقره الواقع فلو أكل الباذنجان فقير ليتسغني لم يفده الغنى أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم أو مريض ليشفي لما نفعه بل إنه قد يزيد كثيراً من الأمراض شدة كالحمى والسوداء وعدّ ابن القيم من الأمراض التي يسببها الباذنجان : السرطان والجذام[١٠٠].

- سماحة الحديث واشتماله على مجازفات :

اشتمل كثير من الأحاديث على مجازفات تنادي على وضعها واختلاقها على رسول الله ﷺ ومنها أيضاً ما دلت سماجته وركاكة معناه وضعف أسلوبه على عدم صحة نسبته إلى النبي ﷺ ومثالها :

١ - حديث : « من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً .
وكأن هذا الكذاب الخبيث الذي وضعه لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد[١٠١] .

٢ - حديث : « أيما مسلم قرأ خاتمة الكتاب أعطي من الأجر كأنما قرأ ثلثي القرآن وأعطي من الأجر كأنما تصدق على كل مؤمن ومؤمنة ومن قرأ آل عمران أعطي بكل آية منها أماناً على جسر جهنم » وذكر ثواب قراءة كل سورة إلى آخر سور القرآن .
والحديث كما يقول ابن الجوزي يدل على أنه موضوع فقد استنفد السور وذكر في كل واحدة ما يناسبها من الثواب بكلام ركيك في نهاية البرودة لا يناسب كلام رسول الله ﷺ[١٠٢] .

٣ - حديث : « لا تسبوا الديك فإنه صديقي وأنا صديقه وعدوه عدوي والذي بعثني بالحق لو يعلم بنو آدم ما في صوته لاشتروا ريشه ولحمه بالذهب والفضة وإنه ليطرد مدى صوته من الجن » .
وحديث : « من اتخذ ديكاً أبيض في داره لم يقربه شيطان ولا السحرة »[١٠٣] .
ولا شك أن ركاكة هذه الأحاديث وسماجتها لهو أكبر دليل على أنها ليست من كلام النبي ﷺ .

دعوى عناية المحدثين بنقد السند دون المتن :

بعد الجولة العلمية التي قمنا بها لبيان الجهد الذي بذله المحدثون في مجال نقد المتن نستطيع القول بشكل قاطع جازم إنهم قاموا ببناء نظرية للنقد الداخلي قائمة على أسس علمية دقيقة إلا أننا وجدنا من يحاول التقليل من أهمية هذا الجهد ويشكك في دقة وسلامة المنهج الذي سلكه المحدثون لصيانة

السنة من خلال شبهة واهية تتركز حول دعوى تقصير المحدثين في نقد المتن وسأستعرض نماذج من أقوالهم تبين رأيهم في المنهج الذي اتبعه علماء الحديث في نقد الأحاديث .

يقول أحمد أمين موضحاً رأيه في منهج المحدثين :

(وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها ولكنهم والحق يقال عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن فقل أن نظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه أو أن الحوادث التاريخية الثابتة متناقضة أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي ﷺ أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا . . ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال)[١٠٤] .

وبعد أن ذكر في كتابه ضحى الإسلام جهد المحدثين في نقد الإسناد قال (ولكنهم لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي فلم يعرضوا المتن هل ينطبق على الواقع أم لا ولم يتعرضوا لبحث الأسباب السياسية التي قد تحمل على الوضع فلم يشكوا كثيراً في أحاديث لأنها تدعم الدولة الأموية أو العباسية أو العلوية ولا درسوا دراسة وافية البيئة الاجتماعية في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين وما طرأ عليها من خلاف ليعرفوا هل الحديث يتمشى مع البيئة التي حكى أنه قيل فيها أو لا ولم يدرسوا كثيراً بيئة الراوي الشخصية وما قد تحمله منها على الوضع)[١٠٥] .

ويقول أبو رية : (والمحدثون لا يعنون بغلط المتون ويقولون متى صح السند صح المتن)[١٠٦] ويرى محمد رشيد رضا أن الروايات لو انتقدت من

جهة فحوى متنها كما انتقدت من جهة سندها لقضت المتون على كثير من الأسانيد[١٠٧].

هذه أهم أقوال دعاة هذه الشبهة وهي أقوال متداعية تدحضها الأدلة الآتية:

١ - قرر علماء الحديث عدم التلازم بين صحة السند وصحة المتن وبالعكس أيضاً فإنه لا ترابط بين ضعف السند وضعف المتن فقد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة وقد يضعف السند ويصح المتن لوروده من طريق آخر وهذه القاعدة تتضح جلياً من أقوالهم.

يقول ابن الصلاح: قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً[١٠٨].

وقال السخاوي: قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة[١٠٩].

وقالوا أيضاً من وجد حديثاً بإسناد ضعيف فالأحوط أن يقول: إنه ضعيف بهذا الإسناد ولا يحكم بضعف المتن بمجرد ضعف الإسناد فقد يكون الحديث وارداً بإسناد آخر صحيح[١١٠].

وهذه ليست مجرد أقوال نظرية بل وجدت طريقها إلى التطبيق.

روى الحاكم حديثاً ثم قال: هذا حديث رواته أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن[١١١] وهذا النسائي يروي حديث: « تسحروا فإن في السحور بركة » ويقول عقبه: هذا إسناده حسن وهو منكر[١١٢].

وكذا فعل الذهبي عندما روى حديثاً ثم عقب عليه بقوله وهو مع نظافة إسناده حديث منكر جداً[١١٣].

ويقول عن حديث آخر رواته ثقات ونكارته بينة[١١٤].

ومن دقة المحدثين أنهم قد يحكمون على الحديث بأنه (صحيح الإسناد) وقد يقولون (صحيح) وبينهما فرق كبير فالأول دون الثاني لأن الأول يشمل صحة السند فقط والثاني السند والمتن.

٢ - أن النقد الخارجي للأحاديث الذي عيب على المحدثين الاهتمام به ليس مقطوع الصلة عن النقد الداخلي بل يتصل به اتصالاً وثيقاً لأن إثبات ثقة الراوي ليس عملاً شكلياً بل مرتبط بالمتن وذلك أن الاستدلال على إتقان الراوي وضبطه لا يكون بمجرد ثبوت عدالته وصدقه بل لابد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات فإن وجدنا رواياته موافقة لرواياتهم ولو من حيث المعنى أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً وإن كثرت مخالفته لهم عرفنا اختلال ضبطه(١١٥).

يقول المعلمي اليماني : من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم وكتب العلل وجد كثيراً من الأحاديث يطلق الأئمة عليها حديث منكر ، باطل ، موضوع ، شبه موضوع وكثيراً ما يقولون في الراوي يحدث بالمناكير ، عنده مناكير ، منكر الحديث ومن أمعن النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح أو خلل(١١٦).

إذا الحكم على الراوي والتحقق من ضبطه سبيله نقد متونه وفحص مروياته ولو تأملنا كتب الجرح والتعديل لوجدناها مليئة بأسماء أقوام طرحت مروياتهم من أجل نكارتها وبطلانها وذلك يوضح مدى عناية المحدثين بنقد المتون والتفريق في سبب الضعف بين الإسناد والمتن .

٣ - اشترط المحدثون في تعريفهم للصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً ولا معللاً وبينوا أن العلة والشذوذ تقدحان في المتن كما تقدحان في السند وهذا برهان جلي على أنهم قسموا الحديث بحسب النقد الداخلي والخارجي لا كما يزعم أحمد أمين أنهم قسموه إلى صحيح وحسن وضعيف وإلى مرسل ومنقطع وشاذ وغير ذلك بحسب النقد الخارجي فقط(١١٧).

٤ - أن نقد المتن سابق لنقد الإسناد فقد جاءت العناية به منذ قديم العهد برواية حديث النبي ﷺ كما أوضحت ذلك سابقاً عند الحديث عن نقد المتن عند الصحابة فالمناقشات التي كانت تدور بينهم لرد بعض الروايات لم يكن سببها ضعف الإسناد ولكن لأن هذه الروايات لم تتفق مع الثابت من القرآن والسنة والبدهيات العقلية . أما الجرح والتعديل وظهور الإسناد فجاء في مرحلة تالية في أعقاب الفتنة كما قال ابن سيرين لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[١١٨] .

٥ - كثيراً ما يكتفي المحدثون بذكر حال الراوي دون التصريح بنقد المتن مع أن الطعن في الراوي كان لعلة في المتن ولكنهم يستغنون عن بيان ذلك بقولهم منكر ونحوه أو الكلام في الراوي أو التنبيه على خلل في السند كقولهم فلان لم يلق فلان ، ولم يسمع منه ، لم يذكر سماعاً ، اضطرب فيه ، لم يتابع عليه ، خالفه غيره يروي موقوفاً وهو أصح[١١٩] وغير ذلك من العبارات التي تدل على الاكتفاء بذلك عن التصريح بحال المتن .

٦ - وضع علماء الحديث قواعد ومعايير ينقد من خلالها متن الحديث دون النظر إلى سنده بينتها سابقاً وهي ذاتها القواعد التي ادعى أحمد أمين في مقالته السابقة أن المحدثين أغفلوها واستدركها هو عليهم فقوله إنهم لم يحققوا هل الحديث ينطبق على الواقع أم لا مردود عليه بأنهم جعلوا هذا من علامات الوضع في الحديث وردوا أحاديث كثيرة لذلك كحديث الباذنجان شفاء لكل داء[١٢٠] وحديث : عليكم بالعدس[١٢١] ، وأما أن الحوادث التاريخية تؤيده أو تكذبه فقد ذكروا ذلك من علامات الوضع أيضاً ومثلوا له بحديث وضع الجزية عن أهل خيبر[١٢٢] . كما استخدموا التاريخ لكشف كذب الرواة فأعرضوا عن روايات من ادعوا على شيوخ

بالسماع منهم أو بلاد زعموا أنهم ارتحلوا إليها ، كما اشترطوا ألا يكون المروي موافقاً لمذهب الراوي المتعصب الغال في تعصبه لذلك ردوا أحاديث غلاة الشيعة في علي وغلاة العثمانيين في عثمان والمتعصبين للأمويين في بني أمية والمتعصبين للعباسيين في بني العباس فهذا دليل على أنهم تنبهوا إلى أن الخلافات السياسية من أهم عوامل الوضع كذلك ردوا أحاديث كثيرة في الفقه للسبب نفسه مثل حديث : « المضمضة والاستنشاق ثلاثاً فريضة للجنب[١٢٣] » وحديث : « إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة[١٢٤] » وهذا القاعدة تبطل ما قاله أحمد أمين من أن المحدثين لم يراعوا البواعث السياسية للوضع أو كون الحديث أشبه بشروط الفقه وقيوده .

وأما ما قاله من أنهم لم يحققوا فيما نسب إلى النبي ﷺ هل يتفق مع البيئة التي قيل فيها أم لا فهذا الزعم غير صحيح فقد جعلوا ذلك من ضوابط نقد المتن وردوا من أجله أحاديث متعددة منها حديث دخول النبي ﷺ الحمام حيث رده العلماء بأنه لم يدخل حماماً قط وأن الحجاز في عصره ﷺ لم تكن تعرف الحمامات[١٢٥] ولم يغفلوا أيضاً البواعث النفسية التي تحمل على الوضع ولذلك ردوا أحاديث مثل حديث : « الهريسة تشد الظهر »[١٢٦] فإن رواية كان ممن يصنع الهريسة وحديث : « معلموا صبيانكم شراركم »[١٢٧] فإن راويه قاله لما دخل عليه ابنه يبكي وأخبره أن معلمه ضربه . نستنتج من هذا أن كل القواعد التي ذكرها أحمد أمين وزعم أن علماءنا لم يتنبهوا لها نصوا عليها وراعوها بل ذهبوا إلى أكثر مما ذكره من مقاييس ومعايير محكمة قائمة على الاستقراء والتتبع والفحص لا يستطيع الباحث المنصف إلا أن يعترف بقوتها وعمقها[١٢٨] .

٧ - أن النقد عند علماء الحديث يمكن أن يطلق عليه نقد المروي بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سنداً أو متناً فالسند والمتن

عند الناقلة جملة واحدة قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها فقد يخطىء الراوي في ذكر الاسم وقد يخطىء في عبارة التحمل أو الرفع أو الوقوف أو الإرسال وقد يخطىء في المتن فيختصره اختصاراً يخل به أو ينقص منه ما حقه أن يكون فيه(١٢٩).

الهوامـــش

(١) لسان العرب ٤٢٥/٣ .
(٢) التمــييز ص/٨ .
(٣) رواه البخـاري كتـاب : العلم - باب ما جاء في العلم وقـولـه تعالى : [وقل رب زدني علماً] ١٤٨/١-١٤٩ ، ومسلم كتاب : العلم - باب السؤال عن أركان الإسلام ٤١/١-٤٢ .
(٤) تذكرة الحفاظ ٢/١ والحديث رواه أبو داود كتاب : الفرائض - باب : في ميراث الجدة ١٢١/٣/ ، ابن ماجة كتاب : الفرائض - باب : في ميراث الجدة ٩٠٩/٢ .
(٥) تذكرة الحفـاظ ٦/١ .
(٦) إملاص المرأة هو أن تزلق الجنين قبل وقت الولادة وكل ما زلق من اليد فقد ملص وأملص وأملصته أنا (النهاية ٣٥٦/٤) .
(٧) الغرة : العبد نفسه أو الأمة وأصل الغرة البياض الذي يكون في وجه الفرس (النهاية ٣٥٣/٣) .
(٨) رواه مسلم كتاب : القسامة - باب : صحة الإقرار بالقتل . . . ١٣١١/٣ .
(٩) انظر تحفة الأحوذي ٣٥٧/٨ .
(١٠) المجروحين ٣٨/١ - ٣٩ .
(١١) انظر أقوال الأئمة في هذا في الكفاية في علم الرواية ص / ٢٢٧ ، ٢٢٨ .
(١٢) انـظر في هذا الموضوع مقدمة الموضوعات ص/٣٥ - ٤٦ ومقدمة تنزيه الشريعة ص/١١-١٦ والسنة ومكانتها في التشريع ص/٧٨-٨٩ .
(١٣) رواه مسلم كتاب : الطلاق - باب : المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ١١١٨/٢ - ١١١٩ ، أبو داود كتاب : الطلاق باب : من أنكر ذلك على فاطمة ٢٨٨/٢ والآية من سورة الطلاق آية : ١ .
(١٤) رواه النسائي : كتاب : الطهارة باب : الوضوء مما غيرت النار ٨٧/١ .
(١٥) ســنن النســائي ٨٨/١ .
(١٦) رواه البخاري كتاب : الأذان - باب : الأذان قبل الفجر ١٠٤/٢ .
(١٧) ســنن البيهقي ٣٨٢/١ .
(١٨) تدريب الراوي ٤١/١ .
(١٩) هذه التقسيمات مقتبسة من كتاب منهج النقد في علوم الحديث ص/٣٢١ ، ٤٠٣ ، ٤٢٢ .
(٢٠) لســان العرب ٤٩٤/٣ .
(٢١) تدريب الراوي ٢٣٥/١ .
(٢٢) رواه الدارقطني كتاب : الصوم ١٨٩/٢ .
(٢٣) بلوغ المرام ص / ٨٦ .
(٢٤) رواه الترمذي كتاب : الصلاة - باب : الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ٤٧٦/٢ .
(٢٥) انظر تدريب الراوي ٢٣٥/١ .
(٢٦) لسان العرب ٢٦٩/٢ .

(٢٧) الباعث الحثيث ص / ٧٤ .
(٢٨) تدريب الراوي ١/ ٢٧٠ .
(٢٩) رواه البخاري كتاب : بدء الوحي - باب : كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/ ٢٢ .
(٣٠) أخرجه البخاري كتاب : الرق - باب : العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ٥/ ١٧٥ .
(٣١) الباعث الحثيث ص/ ٧٥ .
(٣٢) المرجع السابق ص/ ٧٤ .
(٣٣) تدريب الراوي ١/ ٢٧٤ .
(٣٤) لسان العرب ١/ ٦٨٥ .
(٣٥) أصول الحديث ص/ ٣٤٥ .
(٣٦) رواه مسلم كتاب : الزكاة - باب : فضل إخفاء الصدقة ٢/ ٧١٥ .
(٣٧) رواه البخاري كتاب : الأذان - باب : من صلى في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد ٢/ ١٤٣ .
(٣٨) رواه ابن حبان كتاب : الطهارة - باب : الاستطابة ٢/ ٤٩٦ - ٤٩٧ .
(٣٩) رواه البخاري كتاب : الوضوء - باب : التبرز في البيوت ١/ ٢٥٠ .
(٤٠) الباعث الحثيث ص/ ٨٩ - ٩٠ .
(٤١) مقدمة ابن الصلاح ص/ ٤٤ .
(٤٢) رواه مسلم كتاب : الصلاة - باب : حجة من قال لا يجهر بالبسملة ١/ ٢٩٩ .
(٤٣) تدريب الراوي ١/ ٢٦٧ .
(٤٤) رواه مسلم كتاب : صلاة المسافرين وقصرها - باب : استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد ١/ ٥٣٩ - ٥٤٠ .
(٤٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص/ ١٤١ .
(٤٦) روى البخاري أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة في كتاب : الصلاة - باب - الصلاة إلى العنزة ١/ ٥٧٥ وانظر تدريب الراوي ٢/ ١٩٤ .
(٤٧) معرفة علوم الحديث ص/ ١١٢ .
(٤٨) تدريب الراوي ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨ .
(٤٩) رواه الترمذي كتاب : الدعوات - باب : ما يقول إذا قام من مجلسه ٩/ ٣٩٢ - ٣٩٣ .
(٥٠) معرفة علوم الحديث ص / ١١٣ - ١١٤ .
(٥١) رواه مسلم كتاب : الصلاة - باب : حجة من قال لا يجهر بالبسملة ١/ ٢٩٩ .
(٥٢) انظر تدريب الراوي ١/ ٢٥٧ .
(٥٣) الكفاية ص/ ٢٧٤ .
(٥٤) نزهة النظر ص / ٧٦ .
(٥٥) الباعث الحثيث ص ١٤٣ وانظر في هذا الموضوع الكفاية ٣٠٠ - ٣١٧ وتدريب الراوي ٢/ ٩٨ - ١٠٣ ومقدمة ابن الصلاح ص/ ١٠٥ - ١٠٦ .
(٥٦) أنظر الروايات عن الصحابة في الكفاية ص/ ٣١٠ - ٣١١ .

(٥٧) مقدمة ابن الصلاح ص / ١٠٦ .
(٥٨) الباعث الحثيث ص/١٤٤ .
(٥٩) رواه البيهقي كتاب : الصيام - باب : الأيام التي نهي عن صومها ٤ / ٢٩٨ .
(٦٠) رواه مسلم كتاب : الطهارة - باب : حكم ولوغ الكلب ١/ ٢٣٤ .
(٦١) رواه مسلم كتاب : المساجد ومواضع الصلاة ١/ ٣٧١ .
(٦٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص / ٤٠ ، ٤١ وفتح المغيث ١/ ٢١٣ - ٢١٨ .
(٦٣) الكفاية ص / ٦٠٦ .
(٦٤) المرجع السابق ص / ٦٠٨ .
(٦٥) الموضوعات ١ / ١٠٦ .
(٦٦) المنار المنيف ص ٤٣ ، ٤٤ .
(٦٧) رواه مسلم كتاب : صفة القيامة والجنة والنار - باب : ابتداء الخلق وخلق آدم ٤/٢١٤٩ - ٢١٥٠ .
(٦٨) سورة الأعراف الآية / ٥٤ .
(٦٩) سورة هـود الآية / ٧ .
(٧٠) قال البخاري في التاريخ الكبير ١/٤١٣ وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب وهو أصح .
(٧١ الأسـرار المرفوعـة ص ٢١٣ - ٢١٤ والآية من سورة النساء ٤٨ .
(٧٢) الموضوعات ٣/١١١ والآية من سورة الأنعام الآية ١٦٤ .
(٧٣) سورة النجـم الآية / ٣٩ .
(٧٤) سورة الأنعام الآية / ١٦٤ .
(٧٥) رواه أبو داود كتاب : السنة - باب : في ذراري المشركين ٤ / ٢٣٠ .
(٧٦) رواه أحمد ٣/٤٧٨ .
(٧٧) سورة التكوير الآية ٨ ، ٩ . وسبق إلى نقد الحديث الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه المدخل لدراسة السنة ص/١٢١ .
(٧٨) أورده ابن حجر في الفتح وضعف إسناده ١٠ / ٥٦٣ .
(٧٩) رواه البخاري كتاب : الأدب - باب : ما يدعى الناس بآبائهم ١٠ / ٦٥٣ .
(٨٠) الكامل ١/ ٣٣٦ .
(٨١) رواه العقيلي في الضعفاء الكبير ٣/٦٧ .
(٨٢) المرجع السابق ٣/٦٧ .
(٨٣) انظر فتح الباري ٥/٢٢٧ ، ٢٢٨ .
(٨٤) سنن الترمذي - تحفة الأحوذي - ١٠/٩١ - ٩٢ .
(٨٥) انظر تحفة الأحوذي ١٠/٩٣ .
(٨٦) رواه البخاري كتاب : الرق - باب : العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ٥/١٧٥ .
(٨٧) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١١/١٣٥ .
(٨٨) المنار المنيف ص/١٠٢ - ١٠٥ .

(٨٩) رواه الحاكم في المستدرك ١١٢/٣ وسكت عنه وحكم الذهبي ببطلانه ثم قال : لعل السمع أخطأ فيكون أمير المؤمنين قال عبدت الله ولي سبع سنين ولم يضبط الراوي ما سمع .
(٩٠) الموضوعات ٣٤٢/١ .
(٩١) المنار المنيف ص / ٦١ والموضوعات ص / ١٥٥ - ١٥٧ .
(٩٢) السلسلة الضعيفة حديث رقم ٢ .
(٩٣) الموضوعات ٣٧٢/١ .
(٩٤) الموضوعات ٣٧٣/١ .
(٩٥) المنار المنيف ص / ٥٢ - ٥٤ .
(٩٦) المرجع السابق ص / ٥١ .
(٩٧) المقاصد الحسنة حديث رقم ١١١١ .
(٩٨) وذلك في قوله تعالى : « اتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير» من الآية ٦١ من سورة البقرة .
(٩٩) المنار المنيف ص / ٥١ ، ٥٢ .
(١٠٠) المنار المنيف ص / ٥١ ، الطب النبوي ص / ٢٢٤ .
(١٠١) المنار المنيف ص / ٥٠ .
(١٠٢) الموضوعات ١ : ٢٣٩ - ٢٤٠ .
(١٠٣) الفوائد المجموعة ص ١٧١ - ١٧٢ .
(١٠٤) فجر الإسلام ص / ٢١٧ ، ٢١٨ .
(١٠٥) ضحى الإسلام ٢ / ١٣٠ .
(١٠٦) أضواء على السنة المحمدية ص / ٢٥٨ .
(١٠٧) تفسير المنار ٣ / ١٤١ .
(١٠٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩ .
(١٠٩) فتح المغيث ٩٠/١ .
(١١٠) الباعث الحثيث ص ٩٠ .
(١١١) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٢٠ .
(١١٢) انظر سنن النسائي كتاب : الصوم - باب : الحث على السحور ١١٦/٤ .
(١١٣) انظر ميزان الاعتدال ٢١٣/٢ .
(١١٤) المرجع السابق ٦٢١/١ .
(١١٥) انظر مقدمة صحيح مسلم ص٥٦ - ٥٧ ومقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ .
(١١٦) الأنوار الكاشفة ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .
(١١٧) انظر ضحى الإسلام ١٣٠/٢ .
(١١٨) مقدمة صحيح مسلم ص ٨٤ .
(١١٩) انظر الأنوار الكاشفة ص / ٢٦٤ .
(١٢٠) انظر المنار المنيف ص / ٥١ .

(١٢١) المرجع السابق ص / ٥١ .
(١٢٢) المرجع السابق ص / ١٠٣ - ١٠٥ .
(١٢٣) انظر الموضوعات ٨١/٢ .
(١٢٤) المرجع السابق ٧٦/٢ .
(١٢٥) الموضوعات ٨١/١ .
(١٢٦) انظر المنار المنيف ص / ٦٤ .
(١٢٧) انظر تدريب الراوي ص / ٣٧٧ .
(١٢٨) انظر في هذا الموضوع السنة ومكانتها في التشريع ص/٢٧٣ - ٢٧٥ .
(١٢٩) الفكر المنهجي عند المحدثين ص ١٠٨ .

المراجــع

١ - أصول الحديث - الدكتور محمد عجاج الخطيب - دار الفكر - بيروت - لبنان - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٢ - أضواء على السنة المحمدية - محمود أبو رية - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٠م .

٣ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - علي بن سلطان القاري - تحقيق محمد الصباغ - دار الأمانة ومؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٤ - الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة - عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٥ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - أحمد محمد شاكر - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح - الأزهر - الطبعة الثالثة (بدون تاريخ) .

٦ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي ، دار ومكتبة الهلال - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥م .

٧ - التاريخ الكبير - محمد بن إسماعيل البخاري - مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الأولى ١٣٦١هـ .

٨ - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي - محمد بن عبد الرحمن المباركفوري - صححه وراجع أصوله عبدالوهاب عبداللطيف - دار الفكر - الطبعة الثالثة - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٩ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٠ - تذكرة الحفاظ - شمس الدين الذهبي - دار الفكر (بدون تاريخ) .

١١ - تفسير القرآن الحكيم المعروف بتفسير المنار - محمد رشيد رضا - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .
١٢ - التمييز - الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري - من سلسلة مطبوعات جامعة الرياض رقم ١٧ - ١٣٩٥هـ .
١٣ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة - علي بن محمد الكناني - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
١٤ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى للطبعة الجديدة ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م .
١٥ - سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث - مراجعة وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - (بدون تاريخ) .
١٦ - سنن ابن ماجه للحافظ عبد الله بن محمد القزويني - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .
١٧ - سنن الدارقطني - علي بن محمد الدارقطني - تحقيق عبد الله هاشم المدني - دار المحاسن للطباعة - القاهرة - (بدون تاريخ) .
١٨ - السنن الكبرى - أحمد بن علي بن الحسين البيهقي - دار المعرفة - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ .
١٩ - سنن النسائي للحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي - مكتبة ومطبعة البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
٢٠ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي الدكتور مصطفى السباعي - المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م - الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢١ - صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
٢٢ - صحيح مسلم بشرح النووي يحيى بن شرف النووي - المطبعة المصرية ومكتبتها - (بدون تاريخ) .

٢٣ - ضحى الإسلام - أحمد أمين - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة العاشرة - (بدون تاريخ) .
٢٤ - الضعفاء الكبير - محمد بن عمرو العقيلي - تحقيق عبد المعطي فلعجي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (بدون تاريخ) .
٢٥ - الطب النبوي - ابن قيم الجوزيه - دار ومكتبة الهلال - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .
٢٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الفكر - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .
٢٧ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث - محمد بن عبد الرحمن السخاوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٢٨ - فجر الإسلام - أحمد أمين - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - الطبعة الرابعة عشر ١٩٨٦م .
٢٩ - الفكر المنهجي عند المحدثين - الدكتور همام عبد الرحمن سعيد - سلسلة كتاب الأمة تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر - رقم ١٦ - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
٣٠ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة - محمد بن علي الشوكاني - تحقيق عبد الرحمن المعلمي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
٣١ - الكامل في ضعفاء الرجال - عبد الله بن عدي الجرجاني - دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
٣٢ - الكفاية في علم الرواية - أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي - دار الكتب الحديثة - القاهرة - ومكتبة المثنى ببغداد - الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .
٣٣ - لسان العرب - جمال الدين محمد بن منظور - دار صادر - بيروت (بدون تاريخ) .
٣٤ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - محمد بن حبان البستي - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .

٣٥ - المدخل لدراسة السنة - الدكتور يوسف القرضاوي - مكتبة المدارس - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٣٦ - المستدرك على الصحيحين - الإمام الحاكم عبد الله بن محمد النيسابوري - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - (بدون تاريخ) .

٣٧ - معرفة علوم الحديث - الإمام الحاكم عبد الله بن محمد النيسابوري - دار الكتب العلمية - الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٣٨ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة - محمد عبد الرحمن السخاوي - صححه عبد الله محمد الصديق - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٣٩ - مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٤٠ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف - ابن القيم الجوزيه - تحقيق عبد الفتاح أبوغدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

٤١ - منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر - دار الفكر - سورية - دمشق - الطبعة الثانية ١٩٧٩م - الطبعة الثالثة ١٩٨١م .

٤٢ - الموضوعات - عبد الرحمن بن الجوزي - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤٣ - ميزان الإعتدال في نقد الرجال - محمد بن أحمد الذهبي - دار المعرفة - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .

٤٤ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تعليق وشرح صلاح محمد عويضة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٤٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .